

قدرة المكان على النمو الذاتي بنحو مستدام

م.د ميادة عبد الملك محمد صبري كتانة

مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا - جامعة بغداد

meada.ktana@yahoo.com

الهاتف:07702776703

الخلاصة:

يتناول البحث مشكلة الفوارق المكانية بين المناطق من وجهة النظر التنموية الحديثة ويفترض ان المكان ينمو ذاتيا اذا ما ارتبط بأمكنة اخرى وادى هذا الارتباط الى تأثير ايجابي في المكان ومحيطه، يوضح البحث مفهوم النطاق او المكان المتطور ذاتيا (development capable spatial zone) والكيفية التي ينشأ بها المكان والفوارق المكانية بين المناطق في مفهوم ومبادئ التخطيط والتنمية المكانية الحديثة وقد توصل البحث الى ان التجارب التطبيقية للتنمية المكانية والنظرة الحديثة لمفهوم التخطيط المكاني يمكن فهمها على انها مدى القدرة او الذكاء في اضافة قيمة ايجابية للنتائج الاجمالي في المكان ومجاوراته من خلال الربط والترابط مع الامكنة الاخرى والاستثمار في الموارد البشرية والاقتصاد القائم على المعرفة مع اقل استهلاك للموارد الطبيعية وباقل ضرر ممكن على البيئة بهدف تحقيق الاستدامة المكانية والفائدة للمكان ومجاوراته.

الكلمات المفتاحية:

- 1- النمو الذاتي والتنمية، 2- التخطيط المكاني والتنمية المكانية، 3- اللامساواة المكانية (ثنائية التنمية المكانية)، 4- التماسك البيئي للمناطق (التماسك الاقليمي)، 5- النمو الذاتي المستدام (الاستدامة المكانية).

Abstract:

The research deals with the problem of spatial differences between areas within the scope of modern and sustainable development spatial policies, the research assumed that any area could be self developed spatial zone if linkage with other areas results in positive effects for place and its surroundings, the research finds that sustainable area development could be understood as the ability to add a value to the gross product of the place and environment through linkage with other areas, human resources knowledge based investment , minimum natural resources consumption to achieve the sustainable development.

Key words: Self-growth and development 2- spatial planning and development 3- spatial Inequity (Dual spatial development) 4- Environ metals hesion of regions 5- Interconnection of regions (Territorial cohesion) .

المقدمة

نال موضوع نمو المكان ذاتياً حيزاً مهماً في الدراسات العلمية الحديثة ومن خلالها طرح بعض التساؤلات وهي: هل يمكن ان ينمو المكان ذاتياً عبر الزمن وكيفية تنميته دون ان يؤثر سلبياً على بيئة ذلك المكان او سكان او بيئة مكان اخر، اي كيفية ان نخطط للتنمية ليس لأنفسنا بل للأخرين معنا، ان التساؤلات اعلاه والتفكير بهذه الطريقة في طرحها هي موضوع البحث والتخطيط المكاني هو انعكاس لمفاهيم اخلاقية في المساواة وعدم الفساد

في الارض وتجنب الصراعات فيما بيننا وهو نوع من استخدام الذكاء في الاستدامة او استمرارية المكانية بنحو مستدام.

مشكلة البحث

هل تنتج الفوارق المكانية بين المناطق التي ظهرت من تطبيق بعض الاساليب التخطيطية التقليدية لأحداث نمو اقتصادي حالة المساواة، ام اللامساواة؟ هل ان تركيز السكان والخدمات والصناعة في مناطق محدودة دون غيرها، ينتج الاضرار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي ادت الى حالة اللامساواة مكانيا؟ او ما يسمى بثنائية التنمية المكانية؟، اي بقاء مشكلة الاختلال في التنمية بين المناطق وتفاقمها.

هدف البحث

من حيث استعمالات الارض لكل مكان وفقاً لحاجات سكانه ونشاطه الاقتصادي، ينبغي الحد من تأثير اي نشاط بشري واستعمال للأرض يؤدي الى الاضرار ببيئته او بسبب الضرر لاماكن اخرى مرتبطة به. ويكون العامل الحاسم في التنمية المكانية هو مدى قدرة الادارة العليا الى التدخل في التنمية ورسم مساراتها بالعلاقة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وهذا يعني قدرة المكان ان ينمو ذاتياً بنحو مستدام.

فرضية البحث

ان النمو الذاتي للمكان هو في الحقيقة الاستفادة مما موجود في المكان او ما يحيط به من فرص ولكن بشرط ان لا تكون الفرص (الامكانيات) المتوفرة او المحيطة ذات اثر سلبي مستقبلاً سواء للمكان نفسه او ببيئته المحيطة اي نمو مكاني مستدام.

منهجية البحث

استند البحث على المنهج التحليلي- الوصفي في شرح وبيان نشوء المكان ونموه وكيفية تأثير المكان في محيطه وبيئته ومقدرة استمرارية المكان واستدامته بتطبيق اساليب تنميته مع الاشارة الى اهمية الادارة المكانية والسياسة التخطيطية المكانية وعرض تجارب بعض دول العالم في التنمية المكانية وصولاً لتحديد النمو الذاتي للمكان متوافقاً مع عوامل التنمية الحديثة التي ينبغي الاخذ بها في التخطيط المكاني.

1- كيف ينشأ المكان وينمو؟:

لكي ينشأ اي مكان لا بد من وجود فعالية او نشاط اقتصادي ترغب بها مجموعة من السكان بهدف كسب عيشهم وحيث ان كسب العيش يحتاج للحركة والتنقل والاتصال بين السكان فقد ادى ذلك الى ظهور المسالك وطرق التواصل وبالنتيجة نشأت مناطق لالتقاء السكان وتبادل السلع والخدمات وتدرجياً ظهر التنافس بين المناطق والتخصص فيما بينها لجذب السكان والفعاليات والفرص الاستثمارية فبدأت التراتبية الحجمية بالظهور بين الاماكن وانعكس المفهوم التراتبي على نوعية وطبيعة استعمالات الارض بين الامكنة، كما في شكل (1).

يحدد نشوء ونمو اي مكان نظام من العلاقات بين ثلاثة عناصر مكانية وهي العقد (Nodes) والشبكات (Networks) والسطوح (Surfaces) التي تستوعب حركة (movement) وانتقال الساكنين والبضائع والخدمات فيما بينها وتسهم في زيادة التفاعل بين المناطق الحضرية والاقليمية، اذ تؤدي حركة السكان والبضائع والخدمات الى شبكة تفاعلية وبالتالي نشوء عقد لتبادل البضائع والخدمات وتواجد السكان وكلما زادت فرص التفاعل زادت امكانية نمو عقد مترابطة (Hierarchy of Nodes) متدرجة في الحجم والتي ستحتاج بالنتيجة الى سطوح او مساحات (استعمالات ارض) واحجام (مباني) لنشئها⁽¹⁾، وكما موضح في الشكل (2).

2- علاقة النمو المكاني باستعمالات الارض:

ان استعمالات الارض تصف حاجة الانسان للأرض واستعماله لها وادارته وتدخله في البيئة الطبيعية والبرية وتحويلها الى بيئة مشيدة من خلال المستوطنات او هي جميع الاجراءات التي يتخذها الانسان للتعامل مع البيئة المحيطة به لتلبية احتياجاته وممارسة نشاطاته وفعالياته فيها⁽²⁾.

تنشأ استعمالات الأرض عمليا في المكان وتتطور وفقا لأربعة مراحل تتعلق بمدى الحاجة للاستعمال، تكون المرحلة الاولى لاستعمالات الارض مبنية على اساس استعمالات النقل العام كمحطات القطارات ومساراتها (سكك الحديد) والشوارع الاساسية لأهميتها في نقل السكان والبضائع تليها مرحلة ثانية من النمو في قطاع النقل ودخول القطاع الخاص في فعالية النقل والحاجة الى المباني العامة والشوارع البيئية الرابطة لخدمة المكان وادارته، تؤسس المرحلتان السابقتان لمرحلة ثالثة من النمو الحضري الواضح من خلال ظهور الاستعمالات السكنية بكثافات عالية ومتوسطة بالقرب من المسارات والشوارع الرئيسية تنافسها في ذلك الاستعمالات التجارية في حين تكون الاستعمالات الأخرى مثل المتنزهات والفعاليات الثقافية والتعليمية ذات ميول اقل للتنافس على الارض القريبة من المسارات والشوارع الرئيسية، تمثل المرحلة الرابعة من التطور في استعمالات الأرض الحضرية الحاجة المتزايدة للسكن في المنطقة واستمرار الزيادة في استعمالات الأرض السكنية بكثافات عالية بالقرب من الشوارع الرئيسية البعيدة نسبيا عن المركز الحضري وكثافات متوسطة في المناطق الابعد، كما في شكل (3).

يحتاج ادراك النمو المكاني الى فهم الكيفية التي ينشأ بها المكان اذ ان التنمية المكانية هي اعادة الهيكلة المكانية (restructuring) للمنطقة الحضرية وفقا لأهداف تنموية وتحويل تلك الاهداف الى استعمالات ارض واستثمارات قائمة اذ ان استعمالات الأرض تعكس الحاجة لفعاليات معينة او نشاطات يرغب المجتمع فيها ويكون الترابط ودراسة العلاقات بين استعمالات الأرض مرحلة مهمة في التخطيط المكان⁽³⁾.

3- كيف يؤثر المكان على محيطه؟:

كنا سابقا عندما نفكر في عمل تنمية لمكان ما فأنا نفكر في المكان وحده وبإمكانياته ومحدداته، ونضع المعالجات له وحده، ولكننا وجدنا ان معالجاتنا ليست ناجحة احيانا، فلربما ان الامكانيات الموجودة في مكان آخر قد تكون هي الامكانيات التي يمكن ان نبني عليها خططنا، والعكس صحيح ايضا، فمشاكل مكان آخر قد تكون مشاكل لنا ايضا، ولربما نصل الى حالة التقاطع مع الامكنة الاخرى عندما تصبح مشاريعها التنموية مصدر مشاكل لنا او العكس عندما نقوم بالتسبب في مشاكل للآخرين!

ان نمط التحضر المكاني يؤثر في نوعية الامكنة وعلاقتها ببعضها البعض، نظريا يمكن تحديد اربعة نماذج للنمو المكاني الشائع في مدن العالم، كما في شكل (4)، وهي:

1. النموذج الكلاسيكي الاحادي المركزي (Classical Monocentric Model) حيث يكون المركز المكاني قويا وواضحا ويتركز فيه السكان والاعمال والخدمات بكثافة واضحة ويكون نمط الحركة فيه شعاعيا من المركز الى الاطراف وبالعكس، وهو نمط التحضر المكاني للغالبية الكبرى من مدن العالم.
2. نموذج القرى الحضرية (Urban Villages Model) حيث يكون المكان مؤلفا من مجموعة قرى او مناطق حضرية مستقلة عن بعضها البعض يعيش فيها السكان ويمارسون الاعمال وينتقلون باستخدام وسائل بسيطة للنقل، وهو نموذج افتراضي في عقلية المخططين ولا يوجد تطبيق عملي له لحد الآن!
3. النموذج متعدد المراكز (Polycentric Model) حيث لا يوجد مركز رئيس مهيم وانما مجموعة من المراكز الثانوية وتتوزع الاعمال بالقرب من مناطق الكثافات السكنية وتكون الحركة بين المراكز والمناطق المحيطة بها عشوائية تبعا لنمط النشاط لكل مركز ثانوي حضري.
4. النموذج المركب (Composite Model) وهو النموذج الاقرب للواقع التطبيقي في مدن العالم حيث يوجد مركز مكاني واضح ويرتبط بمراكز ثانوية ويتوزع السكان بكثافات متباينة حول المركز الرئيس والمراكز الثانوية ويكون نمط الحركة فيه شعاعيا بدرجة اساس مع نوع من العشوائية المترابطة بين المراكز⁽⁴⁾. من الطبيعي ان اي عملية نمو مكاني واستعمالات الأرض وادارتها ستؤدي الى الحاق الضرر بالموارد الطبيعية مثل المياه والتربة وعناصر

التغذية فيها والنبات والحيوان، ويظهر التأثير السلبي للتحضر على البيئة من خلال التوسع الحضري المستمر وما ادى اليه من انحسار لمساحة الاراضي الزراعية والمروج الطبيعية والغابات وتآكل التربة وتفكيكها وتلويثها وتصحرها، يؤثر التحضر على النظام البيئي للمكان سلبا مما يحتم وضع السياسات والخطط التي تراعي النظام البيئي الطبيعي وتقلل من التأثير على الموارد الطبيعي⁽⁵⁾ ، بفعل الزيادة السكانية واستمرار التحضر والتصنيع فقد تأثرت البيئة الحياتية والطبيعة بشكل كبير واصبح من الصعب الحفاظ عليها باتباع الاساليب التخطيطية التقليدية والنمطية، يمثل مفهوم التخطيط البيئي لاستعمالات الأرض وجهة نظر حديثة نسبيا للتعامل مع المكان من خلال تقديم الحلول او المعالجات لحالات التعارض الناشئة بين الحاجات البشرية والحفاظ البيئي⁽⁶⁾.

ادت التجارب التخطيطية الكلاسيكية في دول اوربا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وخصوصا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والرغبة في اعادة الاعمار والتصنيع المفرط الى ظهور مدن ومناطق جغرافية واقليم ذات فوارق مكانية وغير متوازنة فيما بينها اقتصاديا واجتماعيا وذات اثر سلبي على البيئة مما تسبب في العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ادت بالتالي الى هجرة السكان الى مناطق ومدن اخرى وبالتالي ازدياد المشاكل الحضرية والبيئية فيها بفعل عدم كفاية الموارد المتاحة لتلبية متطلبات السكان والمهاجرين، رافق ذلك الهجرة من شرق اوربا واسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الى دول العالم الصناعي وما ترتب عليه من تغيرات اجتماعية وديموغرافية في اوربا والولايات المتحدة تحديدا⁽⁷⁾.

من المعروف ان الاساليب التخطيطية التقليدية تهدف اساسا الى احداث نمو اقتصادي من خلال زيادة التحضر (urbanization) وتركيز السكان والخدمات والصناعة في مناطق جغرافية محددة وفقا لمواردها الطبيعية والبشرية، لم يكن تركيز المخططين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاثر البيئي للتنمية على المكان الا ان الاضرار الاقتصادية والبيئية الناجمة عن الصناعة والضغط على المدن بفعل الهجرة وفرص العمل ادت الى حالة من اللامساواة المكانية ((Spatial Inequity) والتي يمكن تعريفها على انها نتاج للنمو المكاني الناشئ بفعل الاختلاف النوعي للمكان (Spatial Qualities) والذي ادى بالتالي الى الفوارق النوعية بين الامكنة بفعل دور العوامل التاريخية والثقافية التي ميزت الامكنة عبر التاريخ⁽⁸⁾.

وعلى سبيل المثال فإن (50%) من الناتج الاجمالي المحلي للولايات المتحدة يتم انتاجه في (2%) من مساحتها فقط و(82%) من الناتج الاجمالي المحلي للاتحاد الاوربي يتم انتاجه في (36%) من مساحة الدول الاعضاء⁽⁹⁾، بمعنى آخر فإن الامكنة التي تنمو بشكل مختلف عن غيرها ستؤدي الى حالة من اللاتوازن مع محيطها وينتج عن ذلك فوارق اقتصادية واجتماعية وديموغرافية او (مناطق غنية ومناطق فقيرة)، ادت ظاهرة اللامساواة المكانية الى اعادة التفكير بدور السياسات التخطيطية المتبعة في المدن والاقاليم والدول وضرورة الحاجة الى نمط من التفكير المستقبلي الذي يراعي المكان وساكنيه ويحقق رغباتهم⁽¹⁰⁾.

ينظر احيانا الى بعض المناطق الطبيعية القريبة من التحضر على انها (نطاقات لخدمة التحضر) وبالتالي تؤدي هذه النظرة الى تفاقم المشاكل البيئية، ان وضع حدود مكانية واضحة قائمة على اسس ادارية وخصوصا لمراكز المدن يؤدي الى اهمال للمناطق البيئية والحافات الحضرية (Urban Edges) والمناطق الطبيعية وتكون النظرة البديلة هي في شمول المنطقة الحضرية وبيئتها المحيطة بالاستثمار والرعاية المكانية⁽¹¹⁾، شكل (5).

عندما يؤخذ بالاعتبار العلاقة بين المدن والبيئة وفهم العلاقة بينهما على ان نجاح المدن يعتمد على سلامة البيئة المحيطة بها سيكون اهتمام المدن موجهها الى تقليل استهلاك الموارد الطبيعية وتقليل التلوث الذي يسببه التحضر والتصنيع على البيئة، تكون المدن مستدامة ومستمره اذا ما قللت الاذى الذي تسببه في بيئتها او نجحت في تكوين نظام بيئي حضري يوازن بين الاحتياجات والموارد⁽¹²⁾.

4- الاستدامة المكانية:

من خلال ما ذكر اعلاه فان النمو المكاني المستدام هو فهم المكان على انه نظام حضري وفهم البيئة على انها نظام بيئي يؤثران في بعضهما ولا ينبغي تفضيل احدهما على الآخر بل ضرورة العمل عليهما معا في اي سياسة تنموية.

يمكن اعتبار اوربا (الاتحاد الاوربي) نقطة انطلاق مفهوم التخطيط المكاني بمنظوره الحديث والمستدام، ففي عام 1999 وقع وزراء التخطيط في الدول الاعضاء وثيقة "المنظور الاوربي للتنمية المكانية" (European Spatial Development Planning) او اختصارا (ESDP) وهي عبارة عن سياسة عامة تصف الكيفية التي يمكن بها الوصول الى حالة "التماسك البيئي للمناطق" (territorial cohesion) والتي يمكن فهمها على انها محاولة التوصل الى مناطق جغرافية ذات امكانيات تنموية خاصة بها لا تؤثر في بعضها البعض سلبا او على البيئة التي تحتويها، ان الهدف الرئيس من فكرة التماسك البيئي للمناطق هو تحقيق التوزيع المتوازن للموارد الاقتصادية والسكانية بين المناطق او بمعنى آخر توزيع الموارد والفرص بطريقة عادلة بين المناطق وسكانها وضخ الاستثمارات في المناطق الاقل تطورا او الفقيرة اقتصاديا⁽¹³⁾.

يمكن تعريف التخطيط المكاني على انه قدرة القطاع العام او الدولة في تطوير مكان محدد من خلال:

1. التأثير على توزيع الفعاليات والفرص الاقتصادية والسكانية الموجودة فيه وتنظيمها واعادة توزيعها بشكل متوازن وتحفيز الترابط فيما بينها.
2. تقوية الاقاليم وتعزيز التكامل فيما بينها بهدف تحقيق الاستدامة المكانية وزيادة القابلية التنافسية للمكان.
3. تطبيق التنمية المستدامة (تلبية حاجات الحاضر من دون التأثير على قدرة اجيال المستقبل في تلبية احتياجاتها)
4. تحسين نوعية الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وموازنة النمو بين التجمعات المكانية.
5. حماية البيئة وتقليل اثر التنمية السلبية عليها.
6. تحجيم اثر قوى السوق (market forces) او السياسات القطاعية (sectoral policies) التي تؤثر في استعمالات الأرض والمنافسة عليها.
7. توحيد ومقاربة السياسات التخطيطية ذات العلاقة بالمكان⁽¹⁴⁾.

4-1- فرضيات ومبادئ التنمية المكانية:

للتنمية المكانية مجموعة من الفرضيات والمبادئ التي ينبغي الاخذ بها في كافة مستويات التخطيط وسياسات التنمية ابتداء من اصغر وحدة تخطيطية (وحدة الجيرة) وصولا للتنمية العابرة الحدود على المستوى الدولي وهي:

1. تحديد النتائج السلبية والايجابية للتجارب التخطيطية المكانية السابقة، فاللا مساواة المكانية تكون احيانا نتاج التخطيط لمرحلة معينة وليست بالضرورة حالة طبيعية بين المناطق، عليه تكون مرحلة تقييم التجارب التخطيطية السابقة ونتائجها مرحلة اساسية للبدء بأي سياسة تنمية مكانية.
2. تحديد مدى ملائمة الاستثمارات في مكان معين بالمقارنة مع اماكن اخرى، فأحيانا تكون الاستثمارات وتأثيراتها المكانية وعوائدها افضل فيما لو كانت في مكان آخر.
3. تحديد مدى امكانية التعاون والارتباط بين المناطق في الاستفادة من امكانيات بعضها البعض، فأحيانا يستفيد سكان منطقة ما من استثمار في مكان آخر وهنا يبرز دور الربط من خلال الطرق والاتصالات كعامل اساسي في زيادة الربط المكاني⁽¹⁵⁾.
4. ينبغي اختيار موقع الاستثمارات والفرص التنموية بالعلاقة مع مناطق تواجد الفئات الاكثر فقرا لتسهيل عملية وصولهم لتلك الفرص وذلك بسبب:
 - تواجد الفئات الفقيرة حول او بالقرب من المراكز الاقتصادية وعليه تكون فرصها في العمل افضل من مثيلاتها الابعد عن المراكز الاقتصادية.
 - المناطق ذات النشاط الاقتصادي الواسع توفر عددا كبيرا من فرص العمل وتكون الاكثر تفضيلا للفئات الفقيرة.
 - الفئات الفقيرة تختار المناطق الاقل تكلفة للوصول اليها والاعلى دخلا لها.
 - ينبغي للحكومة ضمان وصول الفئات الفقيرة واستفادتها من المشاريع التنموية وفرص العمالة في المناطق باختلافها.
5. ينتج النمو الاقتصادي السريع والمستدام اذا ما سبقته مرحلة من معالجة الفقر⁽¹⁶⁾.
6. توفير الخدمات الاساسية للمواطن هو مسؤولية الدولة وهي ملزمة بذلك وفي كل المناطق بدون الاستثناء.

7. بالإضافة الى مسؤولية الدولة في توفير الخدمات الاساسية فإنه ينبغي ان يكون الانفاق موجها الى التنمية المكانية في الاقاليم والمدن ولدفع القطاع الخاص واستثماراته واسهامه في توفير فرص العمل.
8. ينبغي توجيه جهود معالجة حالات اللامساواة للفترات السابقة والحالية من خلال التركيز على السكان وليس المكان فيكون من الافضل توجيه الاستثمارات المادية والمشاريع التنموية التي تهدف لرفع الانتاجية في المناطق ذات النشاط الاقتصادي الملحوظ، اما في المناطق الفقيرة فيكون من الافضل توجيه استثمارات ذات طابع اجتماعي اقتصادي تهدف الى تعليم السكان وزيادة مهاراتهم وتقريبهم من اسواق العمل⁽¹⁷⁾.
9. ينبغي ربط المناطق الفقيرة مع المناطق ذات النشاط الاقتصادي الواسع من خلال المسالك (corridors) والعقد (nodes) لزيادة فرص البحث عن العمل، بمعنى آخر يكون التركيز على استثمارات الطرق والنقل والمواصلات كعامل اساسي في الربط بين المناطق⁽¹⁸⁾.
10. زيادة القابلية التنافسية للمكان مع الامكنة الاخرى من خلال:
 - انشاء شبكة من المستوطنات المتمركزة على الاطار المحيطي للإقليم.
 - تطوير الريف.
 - تحقيق اندماج بين الاجزاء الخارجية للمكان والاجزاء الداخلية.
 - 11. تحسين نوعية الحياة من خلال:
 - تعزيز المجتمعات المستدامة في المراكز الحضرية.
 - تعزيز جاذبية وهوية المكان.
 - الادارة المستدامة للموارد الطبيعية⁽¹⁹⁾.

تمثل المبادئ العشرة المذكورة اعلاه خلاصة فرضيات التنمية المكانية، ويبقى العامل الاساس في التنمية المكانية هو مدى قدرة الدولة على التنسيق بين سياساتها القطاعية والوطنية.

4-2- اساليب تقليل الفوارق المكانية بين المناطق:

يتطلب تحقيق المساواة في المجتمع تقليل الفوارق بين فئاته تدريجيا ويكون للتنظيم المكاني واعادة الهيكلة المكانية دور اساسي لتحقيق هذا المبدأ من خلال الاستثمارات الملائمة للمكان، فعلى المستوى الواسع (الاقليمي) ينبغي ان يتم:

1. التركيز على المناطق ذات النشاط الاقتصادي العالي والحجم السكاني الواسع والكثافة العالية.
 2. التركيز على المناطق ذات النشاط الاقتصادي المنخفض ذات التنوع الاقتصادي الضئيل والكثافة السكانية الواطئة
- اما على المقياس المصغر (الحضري) فينبغي ان يتم:

1. التركيز على المدن والضواحي.
2. توفير الخدمات.
3. تجنب التجزئة المكانية (spatial fragmentation) واستبعاد مستوطنات حافات المدن والعشوائيات المحرومة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁰⁾.

4-3- دور القطاع العام (الدولة) في التخطيط والتنمية المكانية:

مما لا شك فيه فإن القدرة على تنفيذ التنمية المكانية تحتاج الى صلاحيات واسعة وامكانات سياسية ومالية وادارية وقانونية ولذلك فإنه لا تنمية مكانية بدون دولة (او دول احيانا) يمكن الاعتماد عليها، يكون دور الدولة في التنمية المكانية جوهريا من خلال التنفيذ والتدخل في التنمية والانفاق بجدية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون تمييز مناطقي واعتبار التنمية قاعدة استراتيجية للعمل الحكومي وكما موضح في الشكل (6).

يظهر من الشكل (6) ان السياسة التخطيطية هي عبارة عن اهداف وطنية يمكن تنفيذها ضمن اطار عمل وطني ويكون للحكومة الدور الاساس في تحديدهما وتطبيقها على المستوى الاقليمي والمناطقي والتي تستوجب ستراتيجيات اقليمية تعني بخصوصية الاقاليم وامكانياتها وحاجاتها التنموية، يظهر واضحا دور التشكيلات المحلية

على المستوى المناطقي تدريجيا مثل القضاء والناحية والقطاع وصولا الى وحدة الجيرة ودور المجالس البلدية في صياغة خطة التنمية المكانية بتفاصيلها.

4-4- الاهداف الاساسية للتنمية المكانية:

ان الهدف الاساس لكل دولة حديثة هو زيادة الناتج الاجمالي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فاعلة من خلال (3) مبادئ هي:

1. توفير فرص العمل.
2. تحجيم الفقر.
3. تعزيز التآلف الاجتماعي والتكافؤ في توزيع الفرص.

يكون تحقيق التنمية المكانية ممكنا اذا ما اخذت الدولة مجموعة من الاعتبارات الاساسية في التخطيط المكاني وهي:

1. في اي مجال او قطاع ينبغي على الدولة توجيه استثماراتها واولوياتها التنموية لتحقيق الاستدامة واحداث اكبر اثر ممكن في المجتمع؟
2. اين تقع الامكنة التي يمكن ان تسهم في تحقيق التنمية؟
3. كيف يمكن للدولة ان:
 - تتخذ قرارا صائبا بشأن التنمية؟
 - تسعى للتكامل والتنسيق بين سياساتها القطاعية والمكانية؟
 - تفكر بطريقة استراتيجية؟ (21)

يتضح من ما تم تناوله اعلاه حول دور الدولة في التنمية المكانية والكيفية التي تحدد بها اهدافها التنموية الاقتصادية والاجتماعية ان هناك حاجة لفهم الاخطاء التي يمكن ان تقع بها الدول في تجارب التنمية المكانية ومنها:

1. الانفاق غير المدروس على البنى التحتية لا يسهم في زيادة الناتج القومي.
2. الانفاق غير المدروس على الموارد البشرية لا يسهم في زيادة الناتج القومي.
3. يزداد النمو المكاني في اي اقليم مقارنة باي اقليم آخر بفعل الافراد والمؤسسات والشركات والصناعات.
4. ينمو المكان عندما تكون المؤسسات التعليمية نوعية مرتبطة بالمكان وتقدم الحلول لمشاكله.
5. يتم تحقيق النمو المكاني من خلال الاستثمار المركز والمستقطب (focused and polarized investment) (22)

كذلك على الدول ان تفهم ان السياسات التنموية غير المدروسة او اللامتوازنة قد ادت الى نشوء مناطق واقلية فقيرة تعاني من مشاكل نمطية هي:

1. انخفاض مستوى الدخل وشيوع الاعتمادية على القروض والاعانات والتحويلات المالية من خارج المنطقة (العاملون في الخارج).
 2. الهجرة المتزايدة الى المدن التي توفر فرص العمل.
 3. محدودية فرص العمل والنشاطات الاقتصادية
 4. محدودية الحصول على خدمات التعليم والصحة وباقي الخدمات.
 5. رداءة الطرق الموصلة الى المنطقة وشبكة الطرق الداخلية فيها.
 6. ضعف الاداء الحكومي المحلي من حيث الاستفادة من الميزانية المخصصة وانفاقها حسب الاولويات (23)
- يظهر واضحا من اعلاه ان اي دولة ترغب في التنمية تحتاج للإحاطة بمفهوم التخطيط المكاني بمستويات اقتصادية واجتماعية وسياسية مع ادراك لتأثير السياسات الخاطئة على الشرائح محدودة الدخل فيها.

ان التنمية المكانية هي نتاج لتخطيط مكاني يأخذ بالاعتبار الانماط التخطيطية الاخرى المحلية والاقليمية والقطاعية تقترب فكرة التخطيط المكاني من مفاهيم التخطيط الاخرى مثل التخطيط الحضري والاقليمي والستراتيجي الا ان الفارق الرئيس الذي يميز التخطيط المكاني عن بقية المفاهيم التخطيطية الاخرى هو النظرة الواسعة للنطاق المكاني ابتداء من اصغر وحدة تخطيطية (وحدة الجيرة) وكذلك المفهوم المستدام لتنمية المكان من خلال تحقيق متطلبات المجتمع في التنمية وتطوير نوعية الحياة من دون التأثير سلبا على الموارد المحلية والبيئية مستقبلا او التأثير على مناطق او تجمعات سكانية وطبيعية محيطة، او بعبارة اخرى التخطيط بطريقة تراعي متطلبات سكان وبيئة منطقة محددة من دون التأثير على سكان وبيئة مناطق اخرى⁽²⁴⁾، يكون التخطيط المكاني بأربعة مستويات هي:

- المستوى المحلي (**Local**): ويكون التخطيط فيه على نطاق المناطق الجغرافية المحددة سواء كانت حضرية او ريفية او كان يكون التخطيط للمدينة او اجزائها وصولا الى مستوى وحدة الجيرة (Neighborhood) وعلاقتها مع وحدات الجيرة الاخرى.
- المستوى الاقليمي (**Regional**): ويكون التخطيط فيه على نطاق اقليم محدد يحتوي العديد من التجمعات السكانية الحضرية (المدن) والريفية والعلاقة فيما بينها.
- المستوى الوطني (**National**): ويكون التخطيط فيه على مستوى البلد كله بهدف احداث تنمية متوازنة بين مناطقه الجغرافية واطاليمه.
- المستوى الدولي او العالمي (**International**): ويكون التخطيط فيه على نطاق اكثر من دولة او مجموعة دول بهدف تنمية مناطق محددة بين تلك الدول كما في المناطق الحدودية او مناطق التجارة الحرة او احيانا تنمية دول كاملة من قبل دول اخرى⁽²⁵⁾، جدول (1).

ترتبط مستويات التخطيط باختلافها لتشكل مفهوم التخطيط المكاني مع اجمالي السياسات والرؤى المنطقية وضمن الاطار الاقليمي والاطار الستراتيجي (الوطني) وكما موضح في الشكل (7).

5- تجارب التنمية المكانية الحديثة لبعض دول العالم:

من خلال المناقشات السابقة للكيفية التي يتم بها تنمية المكان فانه من الضرورة التعرض لأمثلة التنمية المكانية الحديثة في بعض دول العالم بمختلف ثقافته وظروفه وقد ارتأ البحث الاخذ بثلاث نماذج تنموية وايضاح خصائصها الاساسية واهدافها بشكل مختصر وهي كلا من الصين والمانيا والعراق وكالاتي:

5-1- الصين:

بدأت الصين خططها الوطنية للتحضر (2014-2020) ضمن اطار الخطة الخمسية الثانية عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2010-2015) وتغطي كل البلاد بضمنها مناطق الحكم الذاتي وتعتبر اول خطة للتحضر تعكس الاهمية الستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، لقد اثر التحضر السريع للصين في الفترات الماضية الى حالة من اللامساواة المكانية بين المناطق الداخلية غرب الصين الاقل سكانا ونموا وتحضرا قياسا بالمناطق الساحلية في شرق الصين اذ تهدف الخطة الى تقليل الفوارق المكانية من خلال:

1. انشاء محاور رابطة باتجاه المناطق الاقل تطورا.
2. تطوير البنى التحتية فيها.
3. تقليل الاثر البيئي للتحضر على المكان والتمثل في تلوث الهواء والماء وانحسار الغابات وتآكل التربة. زيادة نسبة التحضر من (53%) الى (60%) وذلك لزيادة الاستهلاك المحلي⁽²⁶⁾.
4. اسهمت الستراتيجيات المكانية والتحويلات التدريجية في نظام الادارة المركزي في صياغة الاطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين الحديثة مع مراعاة تحقيق العدالة المكانية وازالة الاضرار الناتجة عن التحضر المفرط في الفترات السابقة اذ تتبع الحكومة المركزية اربعة آليات او طرق لتحقيق خطة التنمية وهي:

- اولوية الاهداف السياسية والتوجهات الحكومية ومركزيتها والتي ينبغي اتباعها من قبل الادارات الحكومية بكافة مستوياتها.
- التدخل في خطط التنمية المحلية وتوزيع الموارد والاستثمارات وفقا لوجهة النظر الحكومية.
- تعيين واقالة الادارات المحلية بما يسهم في تنفيذ خطة التنمية.
- تخويل الصلاحيات او حجبها من الجهات الادارية الاعلى للإدارات المحلية وخصوصا للاستثمارات التنموية المستهلكة للطاقة او الملوثة للبيئة⁽²⁷⁾.

يظهر من خطة التنمية المكانية في الصين الدور الواضح للحكومة المركزية في صياغة السياسة العامة لها وتحديد الصلاحيات والقدرة على التدخل في النمو المكاني وتحديد الاستثمارات وفقا لأهداف استراتيجية وعليا.

5-2- المانيا:

يسعى الاطار العام للتنمية المكانية الالمانى (2013) الى موازنة التنمية بين المناطق الالمانية وبعض من المناطق الاوربية وذلك لضمان توفر الخدمات الاساسية فيها وقابلية الوصول اليها من السكان وكذلك موازنة الطلب التنافسي على الارض بين الاستثمارات بأنواعها وحماية الموارد الطبيعي⁽²⁸⁾.

تشكل الفوارق المكانية بين غرب المانيا وشرقها والتي تعود لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومرحلة الحرب الباردة الهاجس الاساس لاطار التنمية المكانية الالمانية فقد تمت صياغة الاطار العام للتنمية المكانية الالمانى من خلال التشاور مع فئات المجتمع المحلي والشركات الصناعية والدول الاوربية المجاورة وافرز ذلك العديد من القوانين والتشريعات والبرامج والخطط التنفيذية على المستوى الحكومى والمحلي مما زاد من اثر التنمية المكانية الالمانية⁽²⁹⁾.

يتركز سكان المانيا الحضر في الجزء الغربي منها وضمن اربعة مدن رئيسة هي برلين وهامبورغ وميونخ وكولون في اقليم نهرى الراين والرور وبحجم سكاني يصل الى (10) ملايين نسمة في حين يكون الجزء الشرقي من المانيا اقل حجما بالسكان، وعلى الرغم من انخفاض عدد السكان في الجزء الشرقي الى ان التوسع الحضري والامتداد للمدن يتوسع فيها، تواجه المانيا مجموعة من القضايا الداخلية الحضرية منها تناقص عدد سكانها عموما وخصوصا في الجزء الشرقي مع ارتفاع اسعار المساكن وارتفاع مديونية الحكومات المحلية⁽³⁰⁾. لقد تم بناء الاطار العام للتنمية المكانية الالمانى (2013) وفق لقانون التخطيط المكاني الاتحادي لسنة (1965) والذي ينظر للتنمية والتنظيم المكاني على انه تحقيق ظروف المساواة للسكان بغض النظر عن موقعهم الجغرافي وبناء على ذلك التشريع فقد تم ضخ وتركيز الاستثمارات في العديد من المناطق الصناعية والريفية⁽³¹⁾.

يهدف تقليل اللامساواة المكانية فقد تم اعتماد التراتبية الحجمية بين المدن واعتبار المدن مراكز لتوفير الخدمات لسكانها والمناطق المحيطة بها ويتم تخصيص الموازنات المالية وفقا لحجم المدن او عدد السكان الذين توفر لهم الخدمة⁽³²⁾.

يهدف الاطار العام للتنمية المكانية الالمانى (2013) الى الاندماج والتوحد مع السياسات الاوربية المكانية وينظر للمدن والتجمعات الحضرية على انها مراكز للتنمية والابتكار و لتوفير الخدمات للجميع ومناطق لحماية للموارد الطبيعية وتحسين البيئة⁽³³⁾.

ان النمط التشاوري الاداري بين الحكومة بمختلف مستوياتها والمشاركة المجتمعية والقطاعية والاوربية ووجود تشريعات مكانية سابقة قد اسهمت مجتمعة في رسم الاطار العام للتنمية المكانية الالمانى (2013) ويظهر الدور الواضح للحكومة الاتحادية في صياغة السياسة العامة لها وتخويل الصلاحيات للمدن واللامركزية في طرق الادارة والتنفيذ.

تتناول خطة التنمية الوطنية العراقية (2018-2022) التنمية المكانية من خلال مفهوم الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات والعدالة الاجتماعية في توفير الخدمات وتسعى لتقليل حجم الفجوة بين المحافظات العراقية والتباين الشاسع بينها اقتصاديا واجتماعيا وخدميًا واستثماريا وتتنظر الى سبب اللامساواة المكانية على انه نتاج لضعف الادارة الحضرية وتنظيم المدن في المحافظات (34)، في حين تشير دراسات اخرى الى ان القوانين والتشريعات المتعلقة بالتخصيصات المالية للمحافظات وقد اسهمت في زيادة التباين المكاني بين المحافظات العراقية وخصوصا تشريع البترو دولار (35).

يظهر التباين المكاني بين المحافظات العراقية واضحا في مجالات التنمية الصناعية والزراعية وتوفر الخدمات فالمحافظات الكبرى والمدن مثل بغداد والبصرة و نينوى واربيل قد حققت معدلات عالية قياسا بمحافظات المثني و بابل وواسط والديوانية وقد انعكس ذلك على مستوى الانفاق للفرد والاسرة اذ تشكل نسبة الافراد الذين يقل دخلهم عن (3000) دينار يوميا ما نسبته (40%) من عدد سكان محافظة المثني وبنسبة مقاربة في محافظة ذي قار مقارنة بنسبة (2%) فقط من السكان في محافظات اربيل ودهوك والسليمانية (36)، تسعى خطة التنمية الوطنية العراقية (2018-2022) الى تحقيق ستة اهداف مكانية يمكن تلخيصها كالآتي:

1. الحد من ثنائية التنمية وتقليل التفاوت التنموي بين المحافظات من خلال الاعتماد على القطاع الخاص والاستثمار المحلي والاجنبي.
2. تعزيز البنية الريفية من خلال توفير الخدمات الاساسية للقرى.
3. تحسين تراتب النظام الحضري والتجديد الحضري لمراكز المدن من خلال توجيه وضخ الاستثمارات في المدن المتوسطة والصغيرة وتجديد مراكز المدن ومعالجة العشوائيات وتقليل الازدحام.
4. تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن من خلال اصدار القوانين الحضرية وتفعيلها واعداد سياسة وطنية لاستعمالات الارض وحصر الصلاحيات التنفيذية للجهات الفنية.
5. تكامل انظمة النقل المختلفة وتحسين نظام النقل بين المحافظات وتطوير النقل الحضري من خلال استكمال الطرق السريعة وربطها بين المحافظات والمراكز الحضرية وتنفيذ مسارات جديدة للسكك الحديدية والربط العرضي بين المحافظات والمدن المتوسطة والصغيرة وتعزيز النقل العام في المدن وتبني مشاريع النقل الحضري السريع كالمetro والقطار المعلق وتوفير مسالك لحركة المشاة والدراجات داخل مراكز المدن.
6. تعزيز اللامركزية ونقل الصلاحيات والمشاركة في ادارة التنمية بين المحافظات (37).

يظهر من خطة التنمية الوطنية العراقية (2018-2022) ان العامل الاداري والتشريعي مازال في مرحلة الاولى والبدائية وان تحقيق الخطة ضمن مدها الزمني مرهون بمدى الصلاحيات الممنوحة للحكومة والادارات المحلية بمستوياتها المختلفة كما يظهر ايضا افتقار الخطة الى عامل ودور المشاركة المجتمعية في صياغة اهداف التنمية.

6- هل يمكن ان ينمو المكان من ذاته تدريجيا ويطور نفسه؟

بإمكان اي مكان او مدينة او اقليم او دولة النمو والتطور اذا ما تحولت الى مكان ذكي، يكون المكان ذكيا اذا ما اجتمعت فيه الاستثمارات لتعزيز راس المال الانساني والاجتماعي وكذلك البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف الوصول الى النمو المستدام وتحسين نوعية الحياة وبمشاركة الحكومة حيث ان السكان Population والعمليات Processes والتكنولوجيا Technology او اختصارا PPT هي الثوابت الاساسية لأشياء اي مكان ذكي اذ ينبغي ان يحقق المكان الذكي متطلبات السكان والمجتمع والقوى الاقتصادية التي تقود المجتمع من خلال تبني السياسات والاهداف لتحقيق حاجات المجتمع والبدء بتطبيق التكنولوجيا الملائمة للمجتمع لتحسين نوعية الحياة وخلق فرص اقتصادية حقيقية بالتلائم مع الطبيعة الثقافية والتشريعية للمجتمع او ما يمكن التعبير عنه كالآتي:

- التحديد الدقيق لحاجات المجتمع من حيث جغرافية المجتمع ودرجة ارتباطه ما بين المدينة والارياف.

- دراسة المجتمع ومعرفة اسباب الغاية من الرغبة في انشاء المجتمعات الذكية من حيث احتياجات الاعمال من خلال دراسة الشرائح العمرية والثقافية والرغبات والحاجات السائدة في المجتمع وعوامل الجذب الموجودة في المدينة والتي تمكن الاستفادة منها.
- تطوير سياسة للمدينة الذكية وذلك من خلال تحديد الاولويات وتوصيف الادوار والمسؤوليات والاهداف لغرض بناء الخطط والستراتيجيات لتحقيق الاهداف.
- اشراك المواطنين وذلك من خلال تشجيعهم على التواصل الالكتروني مع المؤسسات واستخدام الحوكمة والاستفادة من البيانات المتاحة⁽³⁸⁾.

7- ماهي عوامل النمو المكاني الحديثة؟:

ان الاستمرارية في وجود المكان ونموه المستدام ستعتمد على توفر مجموعتين من عوامل النمو المكاني الحديثة وهي:

- مجموعة العوامل التكنولوجية وهي تلك العوامل التي تسهم في تحقيق فائض انتاجي من تكنولوجيا الخدمات الموجهة لخدمة السكان واقتصاد الخدمات وتركز على صناعة البحث والتطوير لدورها في اعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية والمكانية للمدن محليا واقليميا وبوجود تكنولوجيات متقدمة في النقل والمواصلات والاتصالات لدورها في تسريع التحضر ومفهوم المدن الشبكية الاقليمية والدولية.
- مجموعة العوامل الاقتصادية والادارية وهي تلك العوامل التي تسهم في زيادة اهمية اقتصاد الخدمات في الناتج الاجمالي للمدن والاقتصاد الحضري وتستبدل المفهوم الصناعي للاقتصاد وتسعى الى حالة من لامركزية الصناعة مكانيا واقتصاديا، وبوجود التشريعات التي تكفل الحريات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية وتسهل من حركة وانتقال راس المال والسكان محليا واقليميا وعالميا وبوجود المؤسسات التشاركية التي توفر لسكان المدينة امكانية الاسهام في النمو الحضري سواء اكانت تلك مؤسسات انتاجية وشركات مساهمة او من خلال انظمة الحكم الديمقراطية والادارة الذكية للمدن.

يظهر التباين بين المناطق الحضرية وقدرة بعضها على جذب السكان بشكل اكبر من مناطق اخرى لأسباب تتعلق بالدخل وفرص العمل المتاحة ونوعية الخدمات المتوفرة مما يؤدي للتغير في اسعار الارض الحضرية والتغير والتنافس في استعمالات الارض، يؤدي شيوع وانتشار تكنولوجيا المعلومات بين افراد المجتمع الى تحقيق مستويات دخل اعلى ويسهم في زيادة وتطوير فرص العمل المتاحة والاعمال اذ ترتبط مستويات الدخل الاعلى بمدى اجادة استخدام المعلوماتية في مجال الاعمال⁽³⁹⁾.

8- خلاصة:

من خلال الفقرات السابقة يظهر ان اي مكان ينمو ذاتيا اذا ما توفرت فعالية معينة او طريقة للعيش يقوم بها السكان (من خلال تقديم السلع والخدمات) ووجود مسالك رابطة مع الامكنة الاخرى وعند التفكير بتنمية اي مكان، ينبغي توفر سياسة تنمية واهداف تنمية، وينبغي ان ترتبط السياسات والاهداف التنموية للمكان بالسياسات والاهداف الاكبر لمحيطه الاقليمي والوطني والجغرافي اذ لا يكون التخطيط للمكان وحده بل ينبغي فهم التأثير المتبادل بينه وبين الاماكن الاخرى المحيطة به.

ان التنمية الناجحة والمستدامة للمكان هي التي تسهم في جعل المكان ذو اثر ايجابي لمحيطه وبيئته ويضيف قيمة للناتج الاجمالي مع مراعاة ان الهدف الاساس للتنمية المكانية والمستدامة هو الانسان في الوقت الحاضر والاجيال القادمة مع ضرورة تحديد الفوارق المكانية الناشئة بفعل تجارب التخطيط السابقة ومؤشرات واقع الحال فهي نقطة الانطلاق الاولى لتحديد مؤشرات التنمية المطلوب تحقيقها وكلما زاد الربط بين المكان ومحيطه او بيئته سواء على مستوى السياسات والاهداف او من خلال المكان كالمسالك والاتصالات كلما كانت فرص التنمية اكبر.

تكون معالجة الفقر والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين شرائح المجتمع هدفا اساسا للتنمية المكانية حيث تكون الاستثمارات ذات طابع تثقيفي وتعليمي مهاري في المناطق الفقيرة ومحدودة النشاط الاقتصادي وذلك لرفع

مستوى المهارات عند الشرائح الفقيرة وتأهيلهم للعمل في النشاطات الاقتصادية الانتاجية، في حين تكون التنمية المكانية من خلال استثمارات ذات عوائد اقتصادية و انتاج للسلع والخدمات في المناطق ذات النشاط الاقتصادي الملحوظ وذات الكثافة السكانية المرتفعة والمهارات العالية للقوى العاملة.

9- الاستنتاجات:

1. يعتمد مفهوم امكانية النمو الذاتي للمكان على امكانيات ومحددات المكان نفسه وعلى امكانيات ومحددات الاماكن الاخرى المجاورة او المحيطة به والكيفية التي يتم بها ربط الامكنة ببعضها وتوليد العقد او المراكز المتراتبية.
2. التخطيط المكاني مفهوم اخلاقي يهدف لتحقيق اهداف السكان في المكان من دون الاضرار بالبيئة او سكان ومناطق اخرى وبالتالي فانه تعبير مباشر او رديف للتخطيط المستدام.
3. القطاع العام هي الجهة التي تتولى مسؤولية التخطيط المكاني وذلك لقدرتها على اصدار التشريعات وتحجيم قوى السوق او اصحاب المصالح بما يلائم اهداف التنمية المستدامة.
4. يؤدي التخطيط المكاني والربط بين المناطق الى نشوء "مكان متماسك" او عدة اماكن متماسكة وبالتالي نشوء "اقليم متماسكة" متكاملة فيما بينها تلبي حاجات بعضها البعض.
5. توصل البحث الى نتيجة مفادها ان "اي مكان ينمو اذا كان سكانه على درجة من الذكاء والقدرة على استثمار المهارات التي يتمتعون بها وان عدم تبني التكنولوجيا والاستثمارات المعرفية التي تطور من مهارات السكان واساليب الانتاج وتزيد الدخل وتحسن نوعية الحياة في مجال الخدمات والنقل سيؤدي الى الكساد والزوال الحضري واللامساواة المكانية".

10- المقترحات:

- 1- ينجح التخطيط المكاني اذا ما توفر:
 - تكون تشريعات قانونية واضحة تضمن المصلحة العامة للسكان اذا ما تعارضت معها رغبات المؤسسات العامة والخاصة واصحاب المصالح.
- 2- ينبغي توفر قاعدة بيانات واسعة لمؤشرات المكان والسكان وبيئته وما يحيط به من اماكن اخرى لغرض دراسة الربط بين المناطق والامكنة وتوحيد الاهداف والسياسات وصولا لتحقيق "التماسك بين المناطق".
- 3- طريقة ناجحة للتواصل بين ادارة المكان والسكان لمعرفة احتياجاتهم وآرائهم من جهة، وبين ادارات الاماكن فيما بينها لوضع الخطط المشتركة، ويمكن ان تسهم المعلوماتية وطرق التواصل عن بعد اذا ما توفرت في تحقيق ذلك بكفاءة.
- 4- محاور الحركة في المكان هي الاساس في التنمية المكانية ولذلك تكون طرق واساليب النقل والاتصالات العامل الاعم في التنمية المكانية وينبغي توفيرها قبل التفكير بالاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.
- 5- سيعتمد نمو وتطور المدن العراقية على مدى توفيرها لفرص العمل ومستويات الدخل الملائمة لتطور نوعية الحياة وتوفير الخدمات التحتية ومنظومة النقل العام والاستثمار في المعرفة وتنمية المهارات السكانية وتطبيق الحوكمة الالكترونية كطريقة واسلوب للتعامل بين المواطنين والمؤسسات والحكومة بوجود المؤسسات التشاركية والاستثمارية والقطاع الخاص.

الهوامش:

- (1) (Mogale, 2009, p.90)
- (2) (UN -Habitat (2012),p27)
- (3) (UN-Habitat ,2012, p.28)
- (4) (UN-Habitat ,2012, p.27)
- (5) (ACER Novo mesto Ltd. (2006), p.4)

- (ACER, 2006, p.5) (6)
- (M. Pacione, (2009) p.69)(7)
- (Mogale, 2009, p.91) (8)
- (The Presidency (2009), p.6) (9)
- (The Presidency,2009, p.7)(10)
- (UN-Habitat (2012), p.48) (11)
- (M. Pacione, (2009), p.397)(12)
- (ESDP, (1999), p.7) (13)
- (ESDP (1999), p.11) (14)
- (The Presidency, 2009, p.7) (15)
- (The Presidency, 2009, p.12) (16)
- (The Presidency, 2009, p.16) (17)
- (The Presidency,2009 , p.20) (18)
- (ACER, 2006, p.8) (19)
- (The Presidency2009, p.8) (20)
- (The Presidency, 2009, p.5) (21)
- (The Presidency, 2009, p.11)(22)
- (The Presidency, 2009, p.19) (23)
- (ESDP (1999), p.19) (24)
- (ESDP (1999), p.45) (25)
- (UN-Habitat (2016), p.10) (26)
- (UN-Habitat (2016), p.14) (27)
- (UN-Habitat (2016),opt.ci p20) (28)
- (UN-Habitat (2016), p.21)(29)
- (UN-Habitat (2016), p.22) (30)
- (UN-Habitat (2016), p.23) (31)
- (UN-Habitat (2016), p.25) (32)
- (UN-Habitat (2016), p.27) (33)
- (34) (وزارة التخطيط (2012)، ص 5)
- (35) (وزارة التخطيط (2012) ، ص 4)
- (36) (وزارة التخطيط، 2018 ، 210-211)

(37) كنانة، 2018، ص57)

(38) كنانة، 2018، ص187)

(39) كنانة 2018، ص192)

المصادر:

1. كنانة، ميادة عبد الملك (2017)، "عوامل نمو المدينة والتطورات التكنولوجية الحديثة- مدينة البصرة كحالة دراسية" اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد/ مركز التخطيط الحضري والاقليمي.
2. وزارة التخطيط (2012)، " التنمية المكانية 2013-2017"، بغداد.
3. وزارة التخطيط (2018)، "خطة التنمية الوطنية 2018-2022"، بغداد.

الكتب:

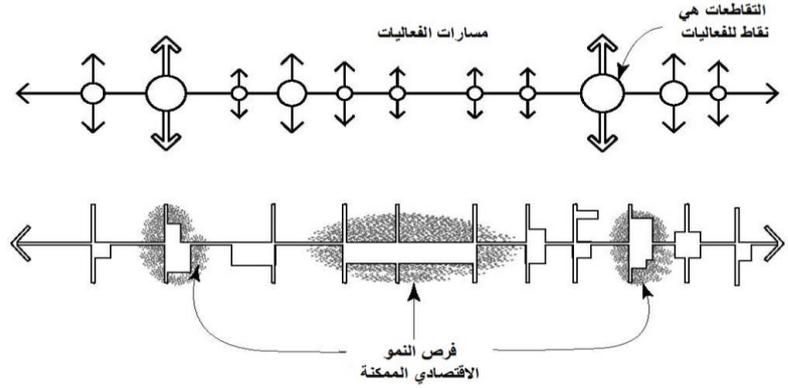
- 1- M. Pacione, Urban Geography: A Global Perspective, Routledge(2009).
 - 2- UN-Habitat, "Lessons, National Spatial Strategy, Learn from International Experiences", Nairobi. (2016).
 - 3- UN-Habitat, "Leveraging Density: Urban Patterns for a Green Economy", Nairobi. (2012).
- المجلات:
- 4- Benninger C.: "Principles of Intelligent Urbanism," in Ekistics, Volume 69, Number 412 , Athens. (2001).

التقارير:

- 5- ACER Novo mesto Ltd., "Conception of Spatial Development of South Primorska", Slovenia. (2006).
 - 6- ESDP, "European Spatial Development Perspective", Luxemburg(1999).
 - 7- Mogale City Local Municipality, "Spatial Development Framework 2009", Gauteng, South Africa(2009).
 - 8- The Presidency, "National Spatial Development Perspective (NSDP)", Johannesburg, South Africa(2009).
- قواعد البيانات:
- 9- MLIT Ministry of Land, Infrastructure, Transport and Tourism, JAPAN, International General Index, Tokyo,(2019).
 - 10- TCPA Town and Country Planning Association, "Spatial planning frameworks, policies and objectives, Greece planning systems", London,(2019).

الملاحق

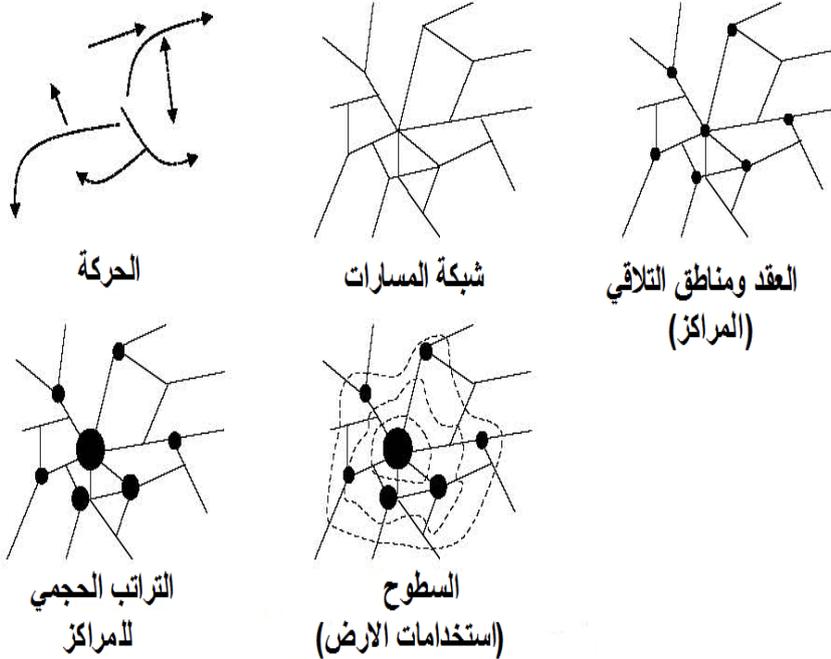
شكل (1): مراحل تولد فرص النمو الاقتصادي المكانية



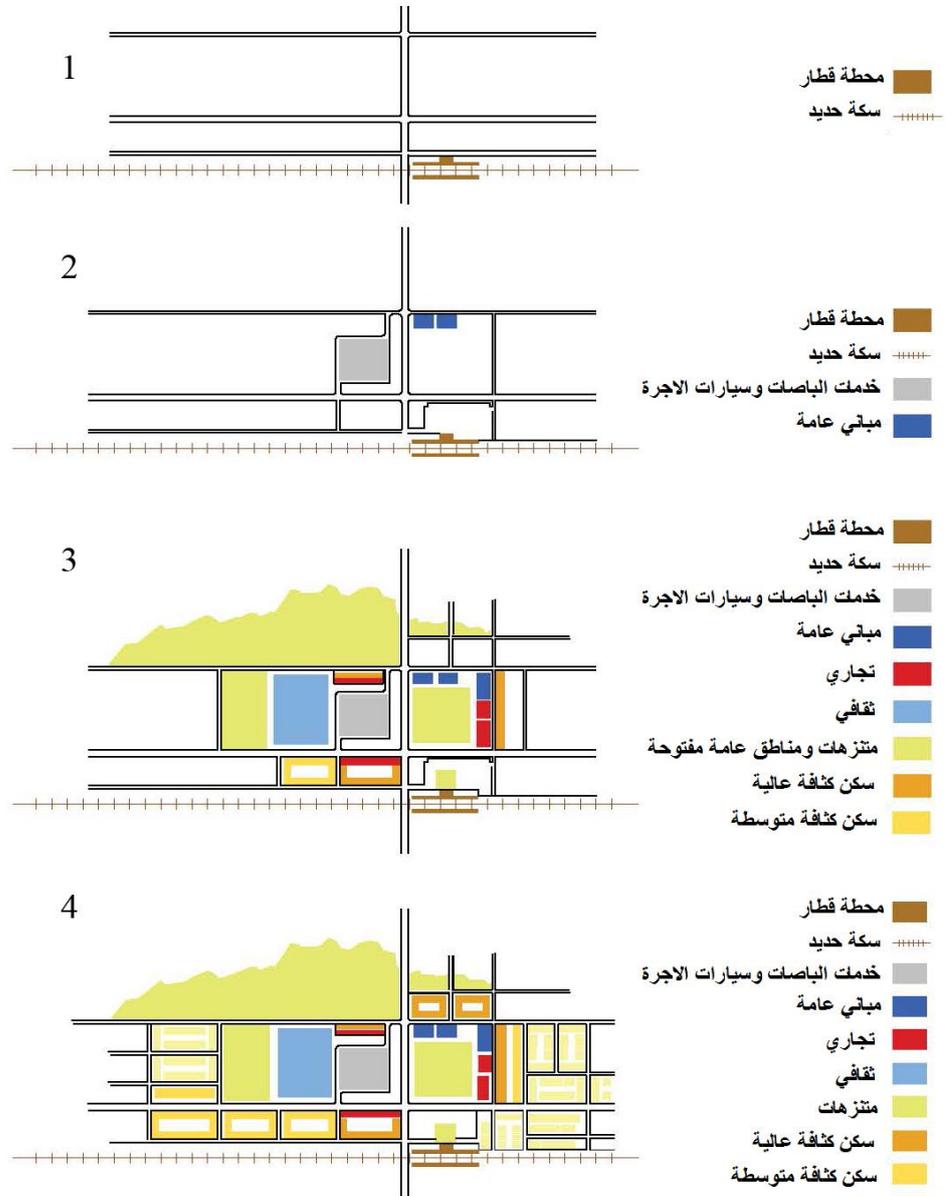
المصدر: UN-Habitat, "Leveraging Density: Urban Patterns for a Green Economy", Nairobi, 2012, p.39

شكل (2): مراحل النشوء الوظيفي للمكان

المصدر: Mogale City Local Municipality, "Spatial Development Framework 2009", Gauteng, South Africa, 2009, p.90

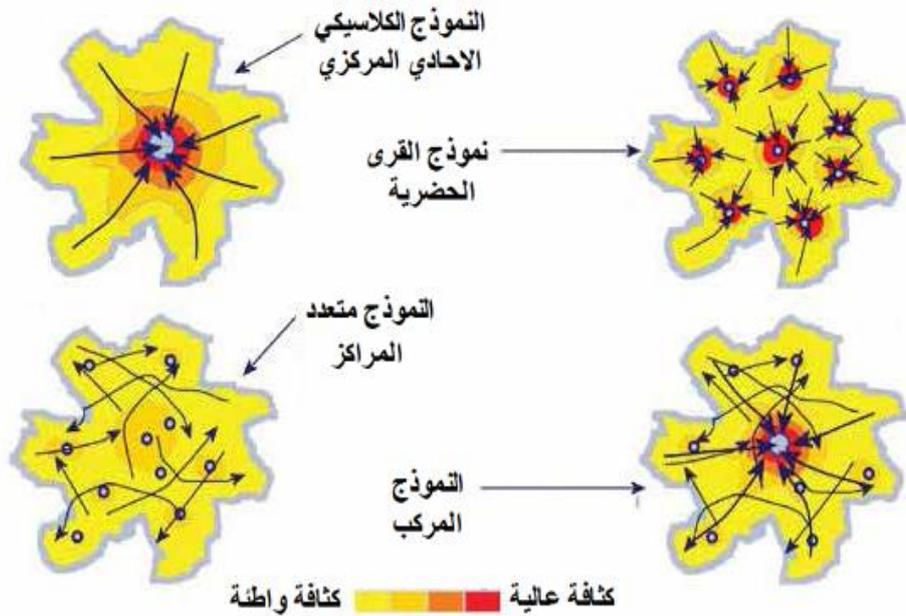


شكل (3): مراحل التطور التدريجي لاستعمالات الأرض الحضرية



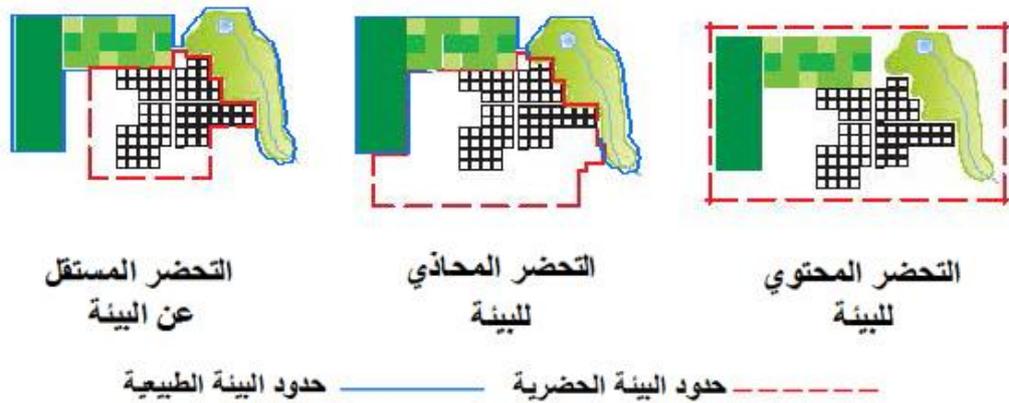
المصدر: UN-Habitat, "Leveraging Density: Urban Patterns for a Green Economy", Nairobi, 2012, p.27

شكل (4): الانماط الاربعة للنمو المكاني الحضري



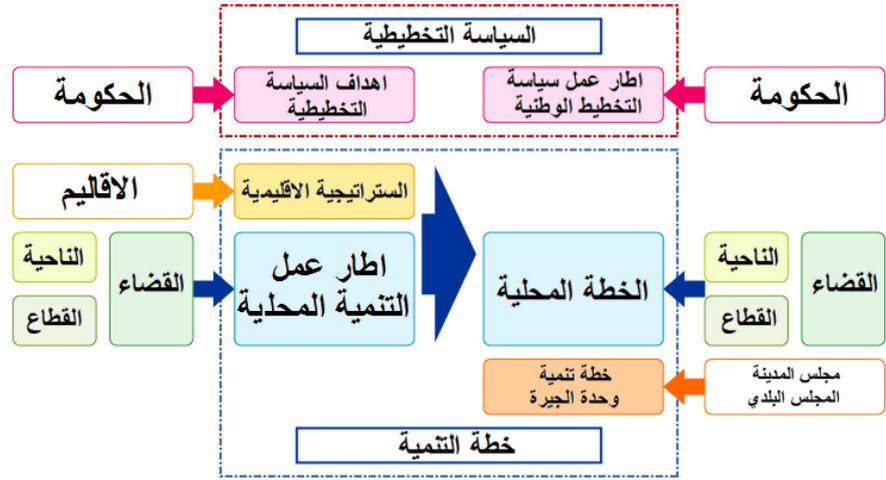
المصدر: UN-Habitat, "Leveraging Density: Urban Patterns for a Green Economy", Nairobi, 2012, p.26

شكل (5): التحديد المكاني وتأثيره في النمو الحضري والبيئة



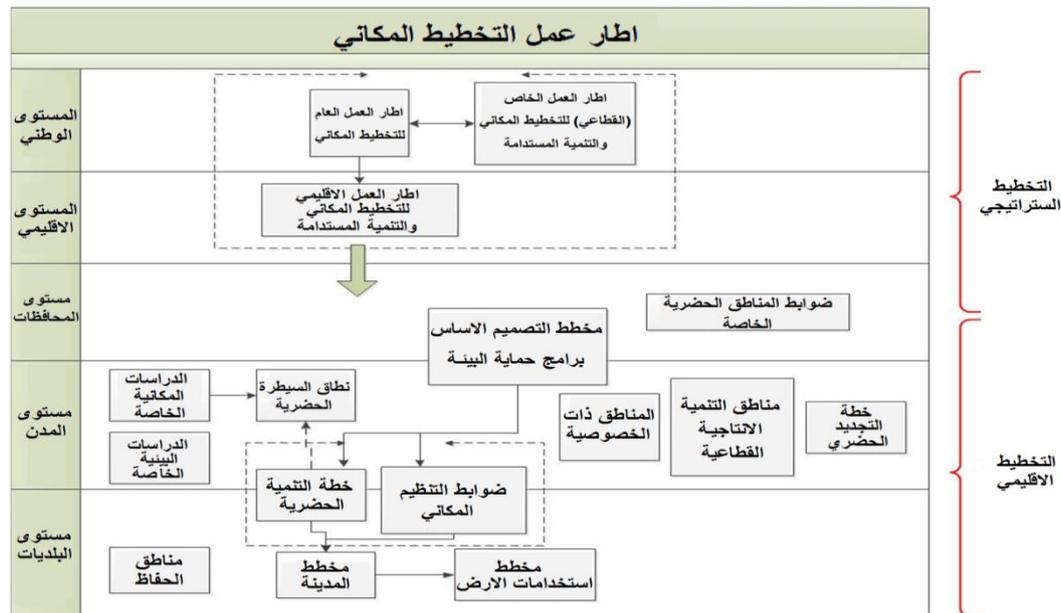
المصدر: UN-Habitat, "Leveraging Density: Urban Patterns for a Green Economy", Nairobi, 2012, p.48

شكل (6): دور الدولة في التنمية المكانية



المصدر: Ministry of Land, Infrastructure, Transport and Tourism, JAPAN (MLIT), International General Index, Tokyo, 2019.

شكل (7): اطار عمل التخطيط المكاني



المصدر: Town and Country Planning Association (TCPA), "Spatial planning frameworks, policies and objectives, Greece planning systems", London, 2019.

الجدول:

جدول رقم (1)

جدول (1)				
مصفوفة الانماط التخطيطية التنموية للمكان				
عالمي	وطني	اقليمي	محلي	نمط التخطيط التنموي
			√	حضري/ هيكل
		√		مناطق
	√	√		ستراتيجي/ شامل
	√	√	√	قطاعي
√	√	√	√	مكاني
المصدر: استنتاج الباحثة				